



بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة ليبيا خلال الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام 2017
نيويورك، 3 أبريل 2017

السيد الرئيس

إسمحوا لي بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأغتتم الفرصة لأعرب عن تقديري للجهد الذي بذله السفير أودو تيفا، المندوب الدائم لدولة فانواتو، كرئيس للدورة الماضية للهيئة. كما أود أن أعبر عن تأييد ليبيا لما جاء في بيان ممثل إندونيسيا بإسم حركة عدم الانحياز، وبيان ممثل الكامبيرون بإسم المجموعة الإفريقية، وبيان ممثل قطر بإسم المجموعة العربية.

السيد الرئيس

إن هيئة نزع السلاح هي أقدم العناصر المكونة لآلية نزع السلاح في الأمم المتحدة، والتي قد أنشأت كجسم تداولي وحيد مختص في التعامل مع قضايا نزع السلاح متعدد الأطراف. وعلى مر السنين، صاغت الهيئة بنجاح عددا من المبادئ التوجيهية وعددا من التوصيات، وتوصلت إلى توافق للأراء بشأن عدد من المواضيع. إلا أن الهيئة قد أصابها جمود استمر لأكثر من عقد من الزمن، رغم المحاولات الحثيثة لكسر هذا الجمود، وهو ما يمكن إرجاعه لانعدام الثقة السائد وعدم تحلي الدول بالمرونة والإرادة السياسية الكافية، وعدم الأخذ في الاعتبار الطابع التداولي للهيئة، وتطلع ليبيا إلى تغيير هذا الوضع وتحقيق نجاحات ملموسة خلال هذه الدورة.

السيد الرئيس

بالرغم مما بذل خلال العقود السابقة من جهود في مجال نزع السلاح، إلا أن خطر استخدام الأسلحة النووية ما زال قائماً. ولا شك أن نزع السلاح النووي يبقى أولوية قصوى، والتزاماً قانونياً متعدد الأطراف، وإن حظر الأسلحة النووية وإزالتها عن طريق إبرام اتفاق ملزم قانوناً لهذا الغرض هو الضمان الوحيد والأكيد لعدم استخدامها، أو التهديد باستخدامها.

وإننا في هذا السياق نعبر عن قلقنا العميق إزاء عدم إحراز أي تقدم في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي والالتزامات التي تعهدت بها الدول النووية لتحقيق القضاء التام على الترسنات النووية، وفقاً لالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتزامات نزع السلاح النووي التي نُصَّ عليها في مؤتمرات استعراض المعاهدة في 1995 و 2000 و 2010 ونؤكد على استمرار صلاحية هذه الالتزامات والتعهدات حتى يتم الوفاء بها.

إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، من المسائل ذات الأولوية التي ستسهم بشكل كبير في الجهود الرامية إلى تحقيق هدف النزع التام للسلاح النووي، وقد بزغ بصيص أمل من خلال النجاح الذي تحقق في مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي عام 2010، وعلى رأسها اعتماد جزء خاص بدعم تنفيذ قرار 1995 حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، إلا أن خيبات الأمل تلاحقت تباعاً، فمن فشل عقد مؤتمر 2012 إلى فشل مؤتمر استعراض ومراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2015. إلا أن الأمل لازال يكتنفنا، ونأمل أن يحقق المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار الاسلحة النووية 2020 نجاحاً، يعيد بصيص الأمل لهذا المسار، ويكون فرصة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار من خلال تعزيز دعائمها الثلاث.

السيد الرئيس

تعبّر ليبيا عن قلقها البالغ إزاء الآثار الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، مؤكدة على ضرورة إمتثال جميع الدول للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي

الإنساني، ونرحب باعتماد الجمعية العامة القرار رقم 258/71 المعنون "إجراء مفاوضات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي"، حيث بدأت الدول فعلا إعمالا لهذا القرار التفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، خلال شهر مارس المنصرم. وسيستمر المؤتمر من خلال دورة ثانية في الفترة من 15 يونيو وحتى 7 يوليو 2017. وترى ليبيا أن هذا المؤتمر هو تجديد للالتزام الدول بمعاهدة عدم الانتشار وفقا للمادة السادسة، وتحث جميع الدول المشاركة في هذا المؤتمر بمن فيها الدول الحائزة.

السيد الرئيس

إن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية لا ينبغي أن يكون بديلا عن تدابير نزع السلاح أو شرطا مسبقا لها بل عاملا لخلق الظروف المواتية للتقدم في ميدان نزع السلاح. إن ليبيا تؤيد المبادرات العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، وترى أن هذه التدابير ستعزز الشفافية، وتهيئ الظروف لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح، كما ترى أنها وسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تطبق هذه التدابير طوعا وبتوافق في الآراء بين الدول المشاركة فيها، وبشكل يراعي التدرج في تطبيقها، ويضمن حق الدول في الأمن، وفي هذا الصدد، تؤكد ليبيا حق الدول في إمتلاك وتصنيع وتصدير والإستيراد والإحتفاظ بالأسلحة التقليدية، وأجزائها، ومكوناتها، لاحتياجات الدفاع والأمن الذاتي وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتدعو لتنفيذ الإتفاقية بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول وليس الدول المنتجة والمصدرة فقط.

شكرا السيد الرئيس.